المعارضة اليمنية عندما تحاول الإستقواء بالخارج!

عبدالملك الفهيدي *

تزايدت في الآونة الأخيرة تصريحات قيادات المعارضة وكتابها والداعية الى التدخل الخارجي تتكرر مع بروز أي تباين بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم حول القضايا ذات الصلة بمستقبل البلد.

ورغم أن الحديث عن اللجوء إلى الخارج في تصريحات قيادات المعارضة اليمنية بدأ كتقليد لما حدث في لبنان بالتحديد،بعد نجاح المعارضة اللبنانية في الدعوة لتشكيل لجنة دولية للتحقيق في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث بدأت المعارضة اليمنية تثير إمكانية لجوءها إلى الخارج لتشكيل لجنة دولية للتحقيق في قضية اغتيال الشهيد جار الله عمر –الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني– الذي اغتيل خلال افتتاح المؤتمر العام الثالث لحزب الإصلاح في ديسمبر العام ٢٠٠٢م،الا أنها جاءت لتؤكد قلة الخبرة السياسية، وعقم قيادات أحزاب المعارضة في ابتداع أساليب ناجعة للتعامل مع قضايا البلد.

لكن توالي التصريحات والمواقف الصادرة عن قيادات المعارضة وإ كشف عن تحول موضوع الاستقواء بالخارج من مجرد تكتيك سياسي يس في التصريحات الإعلامية إلى توجه عملي سعت المعارضة إلى استغلاله لإ معاركها وخلافاتها مع السلطة والحزب الحاكم إلى درجة كشفت عن حق عجز المعارضة اليمنية عن تقديم نفسها كبديل قادر على تولي زمام المسئول وقيادة البلد.

ويمكن للمتابع رصد دلائل كثيرة عن ذلك التوجه بدءاً من تصريح الأمين العام المساعد لاتحاد القوى الشعبية "أحد أطراف اللقاء المشترك" الدكتور محمد عبدالملك المتوكل في لقاء نشرته صحيفة "الناس" والذي أصدر فيه ما يشبه الفتوى بجواز وشرعية الاستقواء بالخارج لتغيير النظام في الداخل.

وعلى الرغم من محاولة المتوكل نفسه لاحقاً تفسير ما جاء في تصريحه بشكل آخر بعد الانتقادات الشديدة التي وجهت له ، إلا أن تصريحات ومواقف المعارضة أكدت أن ما صدر عن المتوكل لم يكن الا بداية كشفت فيها المعارضة عن توجهها للاستعانة بالخارج حتى لو جاء ذلك على شاكلة تكرار ما حدث في العراق.

وبدا واضحاً ترجمة ذلك التوجه من خلال تكثيف الإعلام المعارض لإ نشر التقارير الدولية– رغم أن معظم معلوماتها منشورة رسمياً– بأساليب تعمد الى ترسيخ حالة من اليأس والإحباط لدى المتلقي، وتصور وضع البلد بالكارثي، وامتد ذلك إلى اعتماد تصريحات مختلف قيادات المعارضة على ما نشر في تلك التقارير وكأنها أدلة إدانة ضد الحزب الحاكم والحكومة والقيادة السياسية.

وساهمت أساليب الصياغة الإعلامية المعتمدة على "الفبركة" والتشويه، ، النشر في إحداث حالة من الاحتقان والإحباط لدى المواطن، تجلت أبر أعمال العنف والشغب التي شهدتها المظاهرات في بعض المدن اليمنية عقب بتنفيذ الإصلاحات السعرية في مجال المشتقات النفطية.

وجاء ترحيب التجمع اليمني للإصلاح غير المشروط بالدعوة الأمريكية الأوروبية للحركات الإسلامية المعتدلة للدخول في حوار معها ليمثل دليلاً آخر على التوجه نحو سياسة الاستقواء بالخارج، فالإصلاح وهو أكبر أحزاب المعارضة رحب بتلك الدعوة، وأبدى استعداده للدخول في حوار مع الأمريكيين والأوروبيين بشكل مغاير تماماً لموقف حركة الإخوان المسلمين في مصر التي اشترطت للدخول في حوار مماثل أن يتم عبر القنوات الحكومية الرسمية في مصر، وتحديداً عبر وزارة الخارجية.

ولم يكد يمر وقت قصير على ذلك الترحيب الإصلاحي حتى أعلن الشيخ عبدالمجيد الزنداني–رئيس مجلس شورى الإصلاح– عن موقف مغاير لحزبه إزاء تلك الدعوة؛ حيث اشترط ضرورة الاتفاق على محاور للحوار، وضرورة مروره بالقنوات الرسمية، فضلاً عن اشتراطه اللجوء إلى علماء الأمة لإبداء آرائهم حول مواضيع الحوار من أجل ضمان عدم وجود قضايا يتم الاتفاق عليها خارج إطار الرؤية الشرعية.

وكشف تصريح الشيخ الزنداني –آنذاك– حقيقة وجود أزمة داخلية يعيشها حزب الإصلاح من ناحية، واللقاء المشترك من ناحية أخرى؛ حيث فسر تصريح الزنداني بأنه رد فعل على موقف سياسي اتخذه قادة حزبه دون اللجوء إلى مجلس الشورى الذي يرأسه، أو حتى دون استشارته شخصياً.

وتزامن موقف الزنداني مع موقف الشيخ عبدالله الأحمر –رئيس الهيئة العليا لحزب الإصلاح– الذي دأب منذ العام الماضي على إبداء المعارضة والرفض، بل و الانتقاد اللاذع لسياسات الولايات المتحدة تجاه الكثير من القضايا، سواء بالنسبة للأمة العربية، أو بالنسبة لليمن.

وفي الوقت نفسه كرر قياديو بعض أحزاب المعارضة، سيما في التنظيم الناصري، وحزب البعث، وهم حلفاء أساسيون للإصلاح في إطار المشترك رفضهم القاطع للتدخلات الأجنبية أو الاستقواء بالخارج لفرض الإصلاحات، وهو ما أكد وجود خلافات عميقة داخل منظومة المشترك حيال قضايا كثيرة، ومنها قضية الاستقواء بالخارج،وجاء إعلان الرئيس علي عبدالله صالح نيته عدم خوض الترشيح للانتخابات الرئاسية العام الجاري ليفشل توجهات المعارضة، وبعض قادة المنظمات المدنية التي كانت تسعى للتنسيق مع السفارات والمنظمات الأجنبية للتدخل في التأثير على سير عملية الانتخابات الرئاسية لصالح المعارضة.

وفي هذا الإطار اعترفت الصحفية رحمة حجيرة رئيسة منظمة منتدى الإعلاميات اليمنيات، وهي إحدى المنظمات التي نشطت في إقامة علاقات مع السفارات الأجنبية، سيما الأمريكية" بوجود ذلك التوجه،حيث أشارت في مقال نشرته صحيفة "النداء" عقب الإعلان الرئاسي إلى أن الرئيس علي عبدالله صالح كان ذكياً وفوت الفرصة على الأمريكيين للتدخل والتأثير في مسار الانتخابات الرئاسية، وهو ما كان ينوي الأمريكيون القيام به – حد تعبيرها.

وأثارت قضية اللقاء الذي جمع عدداً من منظمات المجتمع المدني بوفد تابع لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في السفارة الأمريكية العام الماضي ردود أفعال كثيرة، وتساؤلات عن مشروعية وأهداف ذلك اللقاء، سيما وأنه تم بشكل سري.

وعلى الصعيد نفسه كثفت وسائل إعلام المعارضة من تناولاتها لقضايا الاصلاحات قبيل زيارة الرئيس إلى أمريكا، محاولة التركيز على وجود خلافات بين اليمن والولايات المتحدة، على كثير من القضايا، وأن تلك الزيارة ستمثل فرصة لممارسة واشنطن ضغوط على الرئيس واليمن بخصوص موضوع الإصلاحات السياسية، إلا أن نجاح تلك الزيارة، وما أكدته تصريحات السفير الأمريكي في صنعاء فيما بعد عن خصوصية وأهمية تلك الزيارة مثل ضربة لما كانت المعارضة تسعى إليه، الأمر الذي أدى الى استعجالها في إعلان ما سمته بمشروع الإصلاحات السياسية، وهو المشروع الذي عكس حقيقة الأهداف

سياسية تخدم الوطن ومستقبله.

وعلى الرغم من فشل تلك المساعي إلا أن قيادات المعارضة استمرت في تصعيد مواقفها الداعية إلى التدخل الخارجي، وجاء رد رئيس الدائرة السياسية لحزب الإصلاح محمد قحطان على تصريحات أدلى بها نائب رئيس كتلة المؤتمر ياسر العواضي، ليؤكد توجه المعارضة نحو الخارج بشكل أكبر من ذي قبل.

ففي حين طلب العواضي من الإصلاح تحديد موقفه من حرب الانفصال التي كان خلالها مع المؤتمر، جاء رد قحطان انفعالياً الى حد مطالبته بتشكيل لجنة دولية لمحاربة الفساد، ولجنة دولية للتحقيق في تلك الحرب وتقييم آثارها.. وهو التصريح الذي عكس مصداقية القول بأن المعارضة تسعى للاستعانة بتدخل خارجي، من اجل فرض إصلاحات سياسية تتبناها من ناحية، أو التأثير في سير ونتائج الاستحقاقات الانتخابية القادمة من جانب اخر.

وجاءت الخلافات حول الانتخابات التكميلية للدائرة (٢٢٧) بمحافظة ريمة لتشكل منعطفاً جديداً في مسار ترويج المعارضة للتدخلات الخارجية، فقد نشرت صحيفة "الصحوة" مقال رأي للكاتب الاشتراكي عبدالرحيم محسن، حول تلك الانتخابات، دعا فيه أحزاب المشترك إلى رفض الدخول في الانتخابات المحلية والرئاسية القادمة، إلا بتدخل خارجي يفضي لتشكيل لجنة وطنية جديدة تتولى إدارة الانتخابات ، ودعوة الأمم المتحدة للإشراف الكامل عليها.

وعلى الرغم من أن طرح محسن يدخل في إطار الرأي الشخصي، إلا أنه جاء منسجماً مع ما سبق وطرحته المعارضة حول التدخل الأجنبي، وفي ضوء بيان شورى الإصلاح الأخير الذي دعا قيادة الحزب إلى التفكير بجدية قبل اتخاذ قرار بخوض أي انتخابات قادمة.

لهذا لن يتدخل الخارج!

وفي المقابل فإذا كانت المعارضة بذلت –وما تزال– جهوداً مضنية بهدف استمالة الخارج للتدخل في التأثير على مسار القضايا الوطنية، إلا أنها فشلت حتى الآن في ذلك لأسباب كثيرة، أبرزها نجاح القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام، واسبقيتهما في تبني قضايا الإصلاحات، وتحويلها إلى واقع من ناحية، ومن ناحية أخرى إدراك القوى الخارجية لعقم أسلوب التدخل لفرض توجهات أو سياسات معينة على الدول في ظل استيعاب النتائج الكارثية للاحتلال الانجلوأمريكي للعراق.

فعلى الصعيد الداخلي عرف عن الرئيس علي عبدالله صالح ريادته واسبقيته في الدعوة إلى الإصلاحات السياسية النابعة من الداخل، ولعل عبارته الشهيرة (احلقوا رؤوسكم قبل أن تحلق لكم) تعد ابرز دليل على ذلك..وجاء تجسيد الرئيس والمؤتمر الشعبي العام لحقيقة التوجهات الإصلاحية عبر الاستمرار في تبني برامج إصلاحات شاملة تم إقرارها في المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام، والتي تضمنها برنامج العمل السياسي للمؤتمر خلال المرحلة القادمة، والبدء بتحويلها إلى آليات تنفيذية.

وإذا كانت تلك الإصلاحات تمثل في معظمها ما تنادي به المعارضة، إلا أن الأخيرة ترفض حتى مجرد الاعتراف بأهميتها، وتصر على ضرورة التعاطي مع ما تنادي به بشكل يشكك من مصداقية أهدافها في المطالبة بإصلاحات.. وهو ما يدعو للتساؤل: لماذا تصر المعارضة على مواقفها حيال الإصلاحات التي بدأ المؤتمر بتنفيذها مادامت هذه الإصلاحات ستسهم في تطوير مستقبل البلد سياسياً واقتصادياً؟!!

وعلى الجانب الآخر فإن توجهات الإصلاحات التي تبناها المؤتمر الشعبي العام نجحت في إقناع الداخل بعجز المعارضة وفشلها في تبني برامج عملية ناجعة للمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية في البلد، أو السعي لتطوير التجربة الديمقراطية، بل وفي إدراك الخارج لذلك، ولعدم جدوى الضغوط لفرض إصلاحات خارجية سيما في ضوء نتائج الاحتلال للعراق، ونتائج الانتخابات الفلسطينية.

وتعكس تصريحات المسئولين الغربيين إدراكاً واعياً لواقع اليمن، وتنطلق من قراءة مفادها أن أية محاولات للتدخل الخارجي في الشان اليمني قد تسهم في حال حدوثها إلى إفشال ما حققته اليمن على مدى الأعوام الماضية من نجاحات في مسار الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة، وتعزيز الأمن والاستقرار.

وينقل عن أحد الدبلوماسيين الغربيين في صنعاء القول: (إذا كان اليمنيون يعرفون بلادهم، فمن نحن لنحاول فرض طريقة عليهم في محاربة الإرهاب).

تصريح ذلك الدبلوماسي جاء عقب نجاح تبني اليمن لتجربة الحوار مع المتطرفين من الشباب، وهو التوجه الذي كان يلقى معارضة شديدة من الخارج في البداية.

وتأكد ذلك التوجه من خلال تكرار تصريحات المسئولين والدبلوماسيين الغربيين عن دعمهم ومساندتهم لتوجهات القيادة السياسية والحكومة اليمنية في تنفيذ برامجها للإصلاحات،كان اخرها إشادة الخبير الألماني في مجال مكافحة الفساد ومستشار برنامج التعاون اليمني– الألماني لمكافحة الفساد السيد كلاوس هينينق روزن بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية لتنفيذ مصفوفة الإصلاحات التي تم إقرارها في اكتوبر ٢٠٠٥م ،وتعبيره عن الارتياح للنتائج الأولية التي تحققت بعد تنفيذ تلك الإجراءات ..مؤكداً أنها لاقت ارتياحاً كبيراً من قبل الحكومة الألمانية .

ويضيف روزن ان الحكومة الألمانية قررت على ضوء تلك النجاحات مواصلة الدعم الذي تقدمه لليمن وخاصة في ظل توافر الإرادة القوية لدى قيادتها السياسية اليمنية –حتثاث ظاهرة الفساد واقتلاعها من المجتمع اليمني.

وأكدت تلك التصريحات أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات والدول الأوروبية لا تسعى للتدخل في مسار الانتخابات في اليمن، وإنما يقتصر دورها على المساعدة والدعم الفني وضمان نزاهة وحيادية العملية.

المسئولون في منظمة "إيفس" التي تعد أبرز منظمة دولية تدعم الانتخابات في اليمن، أكدوا مراراً أن دورهم لا يتعدى تقديم الدعم والاستشارة لإنجاح العمليات الانتخابية فقط، مؤكدين عدم إمكانية تدخلهم في التأثير على الانتخابات باعتبارها شأناً داخلياً يمنياً.

وخلال الأسبوع الماضي –وأثناء جمع بعض الصحفيين بوفد برلماني بريطاني– بدا هذا التوجه أكثر وضوحاً، فقد علق أحد أعضاء الوفد على إمكانية دعم بريطانيا لمشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية بالقول: (نحن لا نريد فرض نظامنا على اليمن، وندرك إن النساء في اليمن لديهن القدرة على المشاركة في الحكم، وفقاً للثقافة اليمنية والدين الإسلامي).

البرلماني البريطاني كان يعي جيداً ما يريد أن ينقله الصحفيون على لسانه إلى الرأي العام في اليمن.

ولتأكيد ذلك قال برلماني آخر وهو يتحدث عن المشاريع التي تدعمها منظمة "أوكسفام" في اليمن بالقول: (هناك خيط رفيع بين تقديم المساعدات، وبين فرض الآراء، وأيضاً هناك خيط رفيع بين الاعتماد على المساعدات، وبين بناء القدرات)..

ولا يمكن قراءة هذه التصريحات سوى بأنها تأكيد على عدم جدوى الاستعانة بالخارج لفرض أنظمة أو سياسات من ناحية، ومن ناحية أخرى تأكيد جدي على إدراك الخارج أن سياسة الاعتماد على الذات هي الأجدى لإحداث تطوير مستقبلي في أي بلد، فأسلوب الاعتماد على الخارج أكان بالمساعدات، أوبالسعي للتدخل أضحى أسلوباً عقيماً، وفاشلاً، وهو ما تؤكده نتائج الاحتلال للعراق، وما أثبتته نتائج الانتخابات الفلسطينية في أن إرادة الشعوب هي التي تصنع التغيير، وليس إرادة أو الاعتماد على إرادة الخارج..

ما تحدث به أعضاء الوفد البرلماني البريطاني من وجود خيط رفيع بين الاعتماد على المساعدات وبناء القدرات يمثل رسالة قوية يجب على المعارضة في اليمن استيعابها إذا أرادت تقديم نفسها كبديل للحاكم بدلاً من الدعوة القولية او السعي الفعلي للاستقواء بالخارج بغرض الوصول الى سدة الحكم،لان الخارج مهما كان تدخله لا يمكن أن يوصل حزبا أو أفراد الى كرسي الحكم دون ثمن،وفي المقابل يستحيل أن يمنح الشعب ثقته لمن يخونه ويحاول الوصول الى الحكم عبر بوابة "الاستقواء بالخارج".

* كاتب يمني

الإسلام السياسي بين المشرق والمغرب

محمد أبو رمان *

يبدو العالم العربي والإسلامي اليوم أمام عاصفة قادمة، لا محالة، تتمثل بصعود حركات الإسلام السياسي ونجاحها في الاختبار الانتخابي في العديد من الدول في الآونة الأخيرة. ولعل المثال – الذي لا يزال موضوعا حيويا للجدل الإعلامي والسياسي– فوز حماس الساحق في الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، وقد سبقه النجاح الملفت لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، على الرغم من كل القيود ومحاولات التحجيم، وهو ما يمكن أن ينطبق لكن بنسب متفاوتة على كل من العراق ولبنان والكويت والبحرين واليمن والأردن والمغرب العربي.

في موازاة الصعود الإسلامي ثمة أسئلة تطرح نفسها حول مستقبل هذه الحركات ومدى قدرتها على تجاوز المخاضات السياسية العسيرة في المرحلة القادمة، في ظل عوامل دولية ومحلية وإقليمية متداخلة تشكل بمجموعها العام تحديات خطيرة تتطلب مرونة وقراءة سياسية فاعلة. من بين الأسئلة الملحة والمطروحة سؤال الإصلاح السياسي: فيما إذا كان انتصار حركات الإسلام السياسي يمثل حالة من النكوص الديمقراطي وخطوة إلى الوراء، على النقيض مما تشهده دول العالم الأخرى التي تسير بخطى متسارعة إلى الإصلاح السياسي، أم أن هذه الحركات ستكون هي القوى الحاملة لمشروع الإصلاح في العالم العربي والإسلامي؟

التساؤلات السابقة تجيب عليها، بالدرجة الأولى، خطابات هذه الحركات وممارساتها السياسية. ففي الوقت الذي قدمت فيه جماعة الإخوان المسلمين في المشرق العربي (مصر والأردن وسورية) مبادرات إصلاح تضمنت قبولا بمفاهيم الديمقراطية من تعددية سياسية، حق المعارضة، حقوق الأقليات، والشراكة السياسية مع القوى الأخرى، إلاّ أن هذه المبادرات لم تمثل "قفزة نوعية" حقيقية في الفكر السياسي للإخوان، إذ لا يزال هناك تردد حول التعامل بواقعية مع الحياة السياسية، ولا يزال شعار "الإسلام هو الحل" يفتقر إلى تفصيل عملي يمثل جوابا واقعيا على المشكلات السياسية والاقتصادية. في المقابل فإنّ حزب العدالة والتنمية التركي تمكن من إحداث "نقلة نوعية" في خطابه الفكري وممارسته السياسية، وتخلى تماما عن لغة الشعارات وانخرط في تجربة واقعية في الحكم وفي صفقات سياسية تتطلب قدرة عالية من البراغماتية، وقد صل قادة الحزب إلى إعادة الهيكلة الكاملة لمبادئه وشعاراته متخلين عن العنوان الإسلامي ليقترب الحزب أكثر من نموذج الأحزاب المسيحية المحافظة في أوروبا.

ما بين النموذجين المشرقي والتركي تقع اليوم تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي، وعلى الرغم من حداثة مشاركة الحزب في الحياة السياسية والبرلمانية، إلاّ أنه يخطو خطوات ثابتة إلى الأمام ويقدم خطابا سياسيا متطورا يقوم على تأصيل فكري يجذر المفاهيم السياسية المدنية في التعامل مع الحياة السياسية الواقعية، وفي الوقت ذاته يحافظ على تواصل الحزب مع جذوره الإسلامية دون إحداث قطيعة كاملة، كما حصل مع حزب العدالة التركي.

الجديد في خطاب "العدالة" المغربي، مقارنة بالتجربة المشرقية، هو تصالحه التام مع الديمقراطية ومفاهيم المواطنة دون تردد أو خجل، وتقدمه خطوات أكثر جرأة نحو الواقعية السياسية، وقد ساعد الحزب على ذلك وجود مثقفين ومفكرين بارزين كأمينه العام سعد الدين العثماني ود. محمد يتيم وأحمد الريسوني (أحد القادة البارزين في حركة التوحيد والإصلاح التي اندمجت في الحزب عام ١٩٩٩). ويقدم الحزب نفسه، ابتداء، على أنه ليس حزبا دينيا، بل "حزب سياسي وطني يقوم على أساس المواطنة"، ويؤكد أمينه العام سعد الدين العثماني على الفصل بين النشاطات الدينية والوعظية والاجتماعية وبين النشاطات السياسية، وعلى ضرورة إبعاد المساجد عن الصراع الحزبي لتكون مظلة للمجتمع بأسره.

وتحت عنوان "الإسلام قوة تخليقية" يؤكد الحزب على دور الإسلام في ترسيخ مفاهيم المسؤولية المدنية والأخلاقية والواجبات الوطنية. ويرى العثماني (في بحثه: الإسلام والدولة المدنية أزالة التعارض) أنّ الدولة الإسلامية هي دولة دنيوية تخضع لاعتبارات المصالح العامة والوطنية، ويجب أن يتم التعامل معها في إطار نسبي موضوعي، وأنه ينبغي التعامل مع السياسة على أنها "فن الممكن"، وفي هذا الموقف تأكيد للمسار الواقعي والمدني للحزب.

كما يقدم الحزب قراءة نقدية للمشكلات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها المغرب، موضحا معالم رؤيته، بدرجة لا تصل إلى التفصيل والتحليل الذي كنا نقرأه في البرنامج الانتخابي لحزب العدالة التركي، لكن في الوقت نفسه، بتفصيل عملي أكبر من التجربة المشرقية، بخاصة في الجانب الاقتصادي، الذي يقدم فيه الحزب معالم رؤية عملية تتمثل بخطاب "ليبرالي معتدل" يقوم على ضرورة الانفتاح الاقتصادي والقبول بالخصخصة وبدور القطاع الخاص، لكن مع احتفاظ الدولة بدور اقتصادي في جوانب حيوية، بعيدا عن السياسة الاقتصادية الرعوية، ومظاهر الفساد الإداري والسياسي التي يرى الحزب أنها أحد أبرز أسباب الأزمة الاقتصادية وهدر الموارد المالية في البلاد. وينطلق الحزب من القبول بالملكية الدستورية، والنضال في سبيل ترسيخ النهج الديمقراطي وتفعيل الحياة الحزبية والسياسية، معتبرا أن ذلك هو الطريق المعبد الرئيس نحو الإصلاح السياسي.

لا تقف جهود الحزب الإصلاحية عند حدود المواقف السياسية المباشرة والممارسة العملية والبيانات السياسية، فهناك جهود فكرية ومعرفية موازية يقدمها نخبة الحزب لتجذير فكر إسلامي إصلاحي حقيقي يقوم على تغليب روح الاجتهاد والتجديد الديني بناء على مقاصد الشريعة وروحها العامة، وفي ذلك تواصل مع الفكر الإصلاحي الإسلامي الأول وبناء على مساهمات ابن باديس وابن عاشور وعلال الفاسي وقبلهم محمد عبدة وجمال الدين الأفغاني وخير الدين التونسي.

الإطلالة على تجربة العدالة والتنمية (في المجال السياسي) وصنوانها التوحيد والإصلاح (في المجال الاجتماعي والدعوي) تدفعنا إلى القول: أننا أمام تجربة إسلامية عربية جديدة تتشكل لتقدم طرحا إصلاحيا جديدا، والمثير أن هذه التجربة ولدت من رحم جماعة الإخوان المسلمين في المغرب العربي، وهو ما يمثل محفزا لإخوان المشرق ليحذوا حذوهم. ووفقا لمؤشرات متعددة فإن الانتخابات النيابية المغربية القادمة ٢٠٠٧ ستمثل فرصة لاختبار الإسلام السياسي المغربي في السلطة.

* نقلا عن جريدة "الغد" الأردنية

بعد فوات الأوان

باسم النبريص *

درج العرب المحدثون، على بلوغ الأشياء، بعد فوات الأوان. حتى قال مفكر غربي، على سبيل التوصيف لا السخرية (إن ماضي الآخرين هو مستقبل العرب). وحتى هذا القول، ليته يصدق معنا! فنحن العرب الأحياء في هذا العصر، لم نصل بعد، ولا يبدو أننا سنصل في القريب، إلى أن يكون ماضي الآخرين هو مستقبلنا. ذلك أن مستقبلنا مرهون بحاضرنا، وحاضرنا مرهون بدوره بماضينا. ووسط أضلاع هذا المثلث، الأشبه بصندوق باندوريا العجيب الكئيب، لا تلوح بارقة أمل ولا برنامج عمل! فماضينا يضخّ سمومه إلى حاضرنا، وبما أن الحاضر هو طفل المستقبل، فلا أمل في مستقبل يخرج من عباءة حاضر ميت، أو معوّق كطفل منغولي، في أحسن الأحوال!

عندما حصل ما حصل في رومانيا الشمولية، من اغتيال شاوشيسكو، وغيابه النهائي عن المشهد، تفاءل بعض المحللين العرب، آنذاك، بأن رياح التغيير ستهبّ على المنطقة. ومنذ ذلك التاريخ، وما قبله بقليل، وما بعده بقليل وكثير أيضاً، لم تهبّ ريح ولا نسمة!

فلعبة الكراسي، هي مبتغى ومنتهى الحكام العرب. ولا يهمّهم وطن ولا شعب. أما الشعوب الصابرة الذليلة من طول ما صبرت، فلم يعد شيء يهمها غير كفاف يومها، والخوف ألا تجده في صباح الغد. إنها تعيش حياتها يوماً بيوم، تلهث وراء ما يسدّ الرمق، وتجاهد كي تستر وقتها. أي أنها، بمعنى ما، هبطت سلم التطور البشري، ونكصت إلى طور بدائي من أطوار البشرية هو طور (كائنات الضرورة). وأما النخب العربية، من شريحة المثقفين، فقد وقف جزء منها مع التغيير الجذري الراديكالي، وهم قلة على اختلاف ألوانهم، فيما وقف الجزء الأكبر، مع مصالحهم الصغيرة، مطالبين، بإصلاحات تجميلية في النظام السياسي، واكتفوا بهذا القدر، وكأنّ ما أفسده الدهر، يمكن أن يصلحه العطار! بل لقد بلغت ببعضهم الوقاحة بأن يزعم، أن الديموقراطية الغربية، لا تناسب سياقنا التاريخي، ومخزوننا الثقافي والحضاري. لماذا؟؟ لأننا أمة الشورى، وقد سبقنا بها، تاريخياً، ديموقراطيةَ الغرب المتأخرة!

هراء وعماء بالطبع. ولكنهما شائعان، وتؤمن بهما غالبية العرب في هذا العصر!

والآن..، وقد كان ما كان، ما هو العمل؟ وكيف الخروج من هذه الهزيمة الحضارية؟ إنه سؤال الأسئلة. سؤال يقض مضجع كل مثقف ومتابع. فقد طفح الكيل حقاً، ولم يبق فيه متسع. إما أن نتعلّم من تجارب الشعوب، وإما الموت، ولا خيار آخر. ولدى الشعوب الكثير الكثير، لكي نأخذه عنها. فهذه الشعوب عانت ما نعانيه، ومرّت بما نمر فيه، وبعضها مرّ بهزائم مريرة أمرّ من هزائمنا.

ولنأخذ أوروبا مثلاً، فقد عانت القارة من قرون ظلام وإظلام، سُمّيت بالقرون الوسطى، وللتدليل على ما نقول، نورد قصة محفوظة في كتب التاريخ. ففي إحدى بلدان أوروبا الغربية، حدث ذات يوم، أن فكّر فلاح بسيط، بأن يصنع نموذجاً بدائياً، لشمسية، تقيه بلل المطر، خصوصاً وأنه يخرج إلى حقله صباح كل يوم. صنع الرجل النموذج، ووضعه على رأسه وخرج إلى الشارع. بعد أيام، وصل الخبر إلى قاض في محاكم التفتيش، فاستدعى الفلاح، وسأله: لم صنعت هذه البدعة؟ ردّ الفلاح: كي تقيني من البلل يا سيادة القاضي. فردّ عليه الأخير، سائلاً: ألا تعلم بأن الله جلت قدرته، خلق المطر لكي يبللنا به؟ وأنك بصنيعك هذا، تعارض مشيئة الله؟ أُعدم الرجل، بالطبع، وذهب بينما بقيت القصة.

بقيت لكي تقول لنا، وللبشرية جمعاء، بأن لا نيأس! فما يحدث اليوم، على فظاعته، حدث أفظع منه في الماضي. والمهم أن يستخلص ابن آدم العبرة، وألا يكرر الخطأ أكثر مما يجب.

طبعاً، لو حدثت هذه القصة اليوم، لاستهجنها حتى دهاقنة المشايخ! لاستهجنوها فقط لأنها حدثت في أوروبا. أما لو حدثت في بلادنا، فلا بأس! ذلك أن ما يحدث في بلادنا أغرب وأعجب. فإلى الآن، يوجد بين ظهرانينا، من لا يؤمنون بكروية الأرض، وبقانون الجاذبية الأرضية، وبأن الأرض تدور!

وإلى الآن، يوجد بيننا، من يعتبرون الزلازل غضباً من الله، وليس ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين الفيزياء.

إنما ما علينا! ولنعد إلى سؤال لينين الشهير: ما العمل؟ سيردّ البعض: العمل عمل الله وما شاء فعل! وأنا أعتقد أنه يتوجب علينا أن نبدأ من هنا. من هذه النقطة بالذات.

إن من البداهة القول، أن لا حلّ دينياً لمشاكلنا وصراعاتنا الدنيوية. مهما قيل ويقال عن هذا الحلّ. فزمن المعجزات انتهى، وبالتالي، انتهى زمن الوصفات السحرية. لذا، لا بد أن نبدأ من حيث بدأ الآخرون في أوروبا والغرب، مادمنا مصرين ألا نبدأ من حيث انتهوا، لكي لا نحرق ـــ كما يقال ـــ المراحل التاريخية. أي نبدأ بفصل الدين عن الدولة. وهم أنجزوا هذه المهمة التاريخية العظمى، قبل ثلاثة قرون أو أقل، ومنها انطلقوا، إلى كل تطورهم العلمي والتكنولوجي المذهل، حتى وصلوا اليوم إلى ارتياد المريخ، وسيصلون في القريب، إلى استيطان المجرات. فلولا فصل الدين عن الدولة، ما تقدموا خطوة واحدة. وما ملكوا أسرار المادة، وأسرار الروح الإنساني معاً!

لذا لا بد مما ليس منه بد، فقد أدى الدين دوره وانتهى. ويكفيه ذلك. فإن لم نستطع إنجاز هذه الثورة الكبرى، مباشرة، فبالتدريج، وخطوة خطوة. ولعل عصرنا المعولم، وثورة الاتصالات المرافقة له، وازدياد عدد من يستخدمون الإنترنيت، يوماً بعد آخر، ستساعدنا في هذا الشأن. حيث في هذا الواقع الافتراضي، تُمحى الحدود، بما فيها حدود الجغرافيا والجنس واللون والدين، وبالتالي، نشهد تراجعاً يومياً عن الدين، في أركان الدنيا الأربعة.

تلك فكرتي الأولية والأولى، لمقاربة حالنا العربي البائس، ومن أجل أن نبدأ بها، يتوجب أن ننهي أولاً، سيطرة الدولة على الدين، فالدين يشتغل خادماً لدى الدولة العربية المعاصرة. وظيفته تبرير أخطائها والحفاظ على بقاء الوضع القائم لخدمة مصالحها. أي أنه يشتغل لديها، سمسار تزييف، لا أكثر. وعليه، فلا بد من فض اشتباك المصالح بينهما. ثم تالياً تأتي خطوة تنحيته، عن مجمل أنشطة الحياة، وحصره في المنازل وبيوت العبادة، بوصفه علاقة شخصية بين الشخص وربه. لا يحق لأحد التدخل فيها، وفرض نفسه وصياً وقيّماً على الآخرين. ذلك أن الناس أحرار في معتقداتهم وخياراتهم، وليست، أو يجب أن تكون في غير حاجة إلى شريحة إكليروس، تتوسط بينها وبين الخالق.

قد لا يبدو هذا الرأي إصلاحياً، كما ينظّر المثقفون العرب العقلانيون للإصلاح كحل مرحلي وحيد، قابل للتطبيق في بلادنا، بشكل عملي. بل قد يتهمه هؤلاء بالراديكالية الثورية التي انتهى زمانها.

ربما! لكنني مصرّ على أن آخر الدواء الكيّ. فحالنا لا يحتمل مراوغة الإصلاحيين، وتنظيراتهم المثرثرة، وإمساكهم العصا من الوسط. لأن قطار الزمن لا ينتظرنا، حتى نتوكل على الله ونبدأ. إما هذا أو ذاك، ونحن جربنا هذا، فانحدرنا أكثر. لذلك لم يبق غير ذاك. إن بداية التغيير يجب أن تنطلق من ألسنة وأقلام المثقفين العرب العلمانيين، فهم المؤهلون تاريخياً، لهذا الدور. ولا يوجد سواهم، من المشايخ والفقهاء والتكنوقراط ومثقفي الحلول الوسط مثلاً. لقد غرقت السفينة، وعلينا أن ننجو بمن تبقى كي لا يموت. هذه هي حالنا، بعيداً عن مجازات اللغة، وألاعيبها البلاغية. ولنستعر من سيرن كيركغور عنوان كتابه الأول الشهير (إما.. أو)، كعنوان لهذه المرحلة من حياتنا، فإما الدخول في عصر الحداثة، بتقليص وتنحية دور الدين، بشبكة علاقاته العنكبوتية الاستثمارية مع السلطة السياسية، أو الموت. وهو، أي الموت، موجود في كل تفاصيل حياتنا، فنحن أحياء بالمجاز فقط. لذا فلن نخسر شيئاً لو جربنا وآمنا بالخيار الثاني أي: الحداثة. حتى لا نظل نقول عن أنفسنا أننا نعيش في (بلاد بعد فوات الأوان)!

* كاتب كويتي

إشكالية الداخل والخارج في الخطاب السياسي للمعارضة العربية

تركي علي الربيعو *

يمكن القول إنه منذ ما عرف بـ(صدمة الغرب) ممثلة في الاحتلال الفرنسي لمصر، إلى صدمة الاحتلال الأميركي لبغداد مع بداية الألفية الثالثة، ظلّ الخطاب العربي الحديث والمعاصر في أحد وجوهه الأكثر راديكالية يجنح باتجاه رفض أسس الحداثة الأوروبية.

وذلك نتيجة لما سمّاه إدوارد سعيد بالتعايش المريح بين جسد الثقافة الأوروبية والاستعمار الذي حجب من خلفه هذه الحداثة أو سعى إلى فرضها عنوة، وباتجاه اتهام الداعين إلى ذلك بالغفلة والخيانة.

وهنا نعثر على تراكمات نقدية خيانية داخل هذا الخطاب لا حدود لها، وأخيرا العودة إلى الإسلام في صورته النقية الأولى كموقف دفاعي في وجه شراسة الحداثة الأوروبية المتصالحة مع الاستعمار.

من وجهة نظر الجابري أن خير من يمثل هذا الموقف، هو الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي عايش صدمة الغرب عن قرب، لذلك فهو يمثل الأب الروحي والمرجعية الفكرية لتيار الإسلام السياسي في أكثر أشكاله راديكالية، إذ يعتبر الغرب دار جاهلية وما ملّ بعد من الحديث عن إفلاس الحضارة الغربية وتدهورها.

وهذا ما يفسر الإقبال على قراءة كتاب الألماني شبنجلر الموسوم بـ(انحطاط الحضارة الغربية) والمترجم إلى العربية تحت عنوان (تدهور الحضارة الغربية)، ولم يمل أيضاً من التعلق بما عرف بالمعادلات المستحيلة الحل التي لا تتصور إمكانا لنهضة الأنا إلا بغياب الآخر.

وانتقلت عدواها إلى حقل الميث